

عواقب قاتلة

الأطراف المتنازعة تعرقل الإغاثة في اليمن بظل كورونا

ملخص

يواجه المدنيون في اليمن معاناة تلو الأخرى. عقد من الأزمات الاقتصادية والسياسية، وأكثر من خمس سنوات من الحرب دمرت البلاد. قُتل أو جرح آلاف المدنيين وأُجبر 3.6 مليون شخص على الأقل على الفرار من ديارهم بسبب نزاع شاركت فيه على الأقل ست قوى إقليمية ودولية.

مع وجود حوالي 24 مليون من سكان اليمن البالغ عددهم 30 مليوناً في حاجة إلى أحد أشكال المساعدة، تصف الأمم المتحدة اليمن بأنه يشهد أسوأ أزمة إنسانية في العالم. الكوليرا وأمراض أخرى تنتشر، مع انتشار سوء التغذية على نطاق واسع، وشح المياه، وانهيار النظام الصحي، مع تشغيل فقط نصف المرافق الصحية في البلاد البالغ عددها 5 آلاف أو نحو ذلك بشكل كامل، وبنقص كبير في الإمدادات الطبية والموظفين. في أغسطس/آب 2020، حذرت الأمم المتحدة من أن البلاد على شفا مجاعة واسعة النطاق مرة أخرى.

والآن يواجه اليمنيون، وكثير منهم في حالة صحية ضعيفة بالفعل، وباء "كوفيد-19" القاتل الناتج عن فيروس كورونا. حتى 30 أغسطس/آب، أكدت الحكومة اليمنية 1,950 حالة فقط و564 وفاة بسبب الفيروس، لكن الأمم المتحدة حذرت من أن العدد الفعلي للحالات والوفيات أعلى بكثير، وأن الفيروس "من المرجح أن ينتشر بشكل أسرع، وعلى نطاق أوسع، وبمواقب أكثر فتكاً من أي مكان آخر".

واجهت الاستجابة لفيروس كورونا في اليمن عوائق بسبب عدد الفحوصات المحدود، ونقص مراكز الرعاية الصحية، والنقص الحاد في الإمدادات الطبية ومعدات الحماية الشخصية. عشرات موظفي الرعاية الصحية، الذين يتقاضون رواتب منخفضة أو لا يحصلون على رواتب على الإطلاق، والذين لا يمكنهم الحصول على معدات الوقاية الشخصية، تركوا وظائفهم، ما أجبر المزيد من المراكز الصحية على الإغلاق. وفي شمال البلاد، حوّلت الجماعة السياسية المسلحة، المعروفة باسم الحوثيين، الإصابة بالفيروس إلى وصمة وهددت الكوادر الطبية، ما أخاف المرضى من طلب العلاج وجعل عمال المقابر يدفنون الموتى سرا. حتى أواخر يوليو/تموز، سجل الحوثيون حالات قليلة للإصابة بفيروس كورونا، وأوقفوا جميع تدابير التباعد الاجتماعي بعد أن قالوا إن الفيروس لم يعد يشكل تهديداً.

تتم عرقلة الجهود المبذولة لمنع انتشار فيروس كورونا والاستجابة للاحتياجات الصحية العاجلة الأخرى في اليمن بشدة بسبب القيود والعقبات المرهقة التي فرضها الحوثيون والسلطات الأخرى على وكالات الإغاثة الدولية والمنظمات الإنسانية. وقد تفاقمت هذه القيود بسبب انهيار تمويل المانحين وأزمة وقود جديدة، نجمت عن خلافات حول كيفية تنظيم الضرائب على الوقود المستورد، والذي تعتمد عليه المستشفيات ومضخات المياه.

هذا التقرير، الذي يستند إلى مقابلات مع 35 عاملاً في المجال الإنساني، و10 مسؤولين مانحين، و10 من العاملين اليمنيين في قطاع الصحة، يكشف شبكة معقدة من القيود المفروضة على المساعدات والأثر المدمر الذي تخلفه على حصول اليمنيين على الرعاية الصحية، والمياه، والغذاء، والصرف الصحي، والخدمات الصحية، والاحتياجات الأساسية الأخرى.

بين 2015 و2019، قدم المانحون الدوليون استجابةً للإغاثة التي تقودها الأمم المتحدة في اليمن 8.35 مليار دولار، منها 3.6 مليار دولار في 2019، والتي وصلت إلى 14 مليون شخص تقريبا كل شهر في شكل من أشكال المساعدة، بزيادة 7.5 مليون شخص عن 2018. ومع ذلك، تقول وكالات إنها في 2019 و2020 استهلكت قدرا هائلا من وقتها وطاقتها تكافح للحصول على الموافقات في جميع أنحاء البلاد لتقديم المساعدة وفقا للمبادئ الإنسانية ودون تدخل السلطات.

لأسباب كان جزء منها عرقلة المساعدات، انهار دعم المانحين لوكالات الإغاثة التابعة للأمم المتحدة في يونيو/حزيران 2020، لا سيما من الكويت، وقطر، والسعودية، والإمارات، والولايات المتحدة، التي وجهت أكثر من نصف مساعداتها إلى جنوب اليمن. حتى 28 أغسطس/آب، تلقت وكالات الإغاثة 24% فقط من 3.4 مليار دولار التي طلبتها لهذا العام.

كان لأزمة التمويل تأثير وخيم على المدنيين اليمنيين، بما في ذلك خفض المساعدات الغذائية لـ 9 ملايين شخص إلى النصف، وتعليق دعم خدمات الرعاية الصحية، الأمر الذي تقول الأمم المتحدة إنه "وضع حياة الملايين على المحك".

على الرغم من إحباط المانحين المفهوم من عرقلة المساعدات، والمخاوف بشأن مقدار المساعدات التي تم استقطابها أو تحويلها من قبل سلطات الحوثيين لتمويل جهودهم الحربية، يدعو هذا التقرير المانحين إلى مواصلة تمويل المشاريع التي تنفذها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية في اليمن التي تقدم المساعدة التي تشتد الحاجة إليها، بينما تعمل أيضا على ضمان احترام المبادئ الإنسانية للاستقلالية والحياد.

تشمل الأمثلة الحالية للتدخل والعرقلة من قبل الحوثيين والسلطات الأخرى التأخيرات الطويلة للموافقة على مشاريع المساعدات، وعرقلة تقييمات المساعدات لتحديد احتياجات الناس، ومحاولات السيطرة على مراقبة المساعدات، وقوائم المستفيدين لتحويل المساعدات إلى الموالين للسلطات، والعنف ضد عمال الإغاثة وممتلكاتهم.

لدى الحوثيين، بشكل خاص، سجل فظيع في منع وكالات الإغاثة من الوصول إلى المدنيين المحتاجين، وبعض أسباب ذلك هي تحويل المساعدات إلى مسؤولي الحوثيين وأنصارهم ومقاتليهم. في 2019 و2020، اضطر عمال الإغاثة إلى التراجع أمام المسؤولين الحوثيين الذين أصروا على تسليم الجماعات الإنسانية الأصول مثل السيارات، وأجهزة الكمبيوتر المحمولة، والهواتف المحمولة للحوثيين في نهاية المشاريع. ومع ذلك، فإن العراقيل في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة في الجنوب والشرق آخذة في الازدياد. في يوليو/تموز، أخبر منسق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة، مارك لوكوك، مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن وكالات الإغاثة تواجه "تصعيدا في حوادث العنف التي تستهدف الأصول الإنسانية، وتضيف السلطات المحلية متطلبات بيروقراطية جديدة".

في 14 يوليو/تموز، رد العضو البارز في المجلس السياسي الأعلى للحوثيين في صنعاء محمد الحوثي على رسالة هيومن رايتس ووتش في 7 يوليو/تموز لخصت نتائج هذا التقرير. قال إن الحوثيين ليست لهم مصلحة في عرقلة المساعدات، وأن إجراءاتهم تحاول ضمان أن تتوافق مشاريع المساعدات مع مبادئ "الشفافية

والنزاهة"، وأن وكالات الإغاثة التي تدعي عرقلة المساعدات تتبع "أوامر سياسية" أمريكية، وأن بعض مشاريع المساعدات لا تلبى الاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحا في اليمن ولها ميزانيات مبالغ فيها.

في 13 أغسطس/آب، رد "المجلس الأعلى لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية والتعاون الدولي" التابع للحوثيين أيضا بعبارات مماثلة على رسالة 6 يوليو/تموز، مشيرا إلى أن مزاعم عرقلة المساعدات "تفتقد إلى المصداقية وليس لها أساس من الصحة".

حتى 9 سبتمبر/أيلول، لم تتلق هيومن رايتس ووتش أي تعليقات على رسائل 6 يوليو/تموز إلى الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا والمسؤولين في "المجلس الانتقالي الجنوبي".

بعد سيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء وأجزاء أخرى من شمال اليمن في 2014 وأوائل 2015، بدأ تحالف بقيادة السعودية غارات جوية على المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون في مارس/آذار 2015. يشمل التحالف الأصلي: الأردن، والإمارات، والبحرين، والسودان، وقطر، والكويت، ومصر، والمغرب. كانت العمليات ظاهريا استجابة لطلب من الرئيس اليمني آنذاك عبد ربه منصور هادي. قام أعضاء التحالف، ولا سيما السعودية والإمارات، بشراء أسلحة من الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وفرنسا، من بين دول أخرى.

يسيطر الحوثيون، وهم جماعة مسلحة غير حكومية تلقت بعض الدعم من إيران، على جزء كبير من شمال ووسط اليمن منذ 2014، بما في ذلك العاصمة صنعاء، حيث تتمركز سلطات الحوثيين الآن. بعد سيطرة الحوثيين على صنعاء في سبتمبر/أيلول 2015، أنشأت الحكومة اليمنية عاصمة مؤقتة في مدينة عدن الساحلية الجنوبية الغربية، واحتفظت بالسيطرة على جزء كبير من الأجزاء ذات الكثافة السكانية المنخفضة في وسط وشرق البلاد.

في يناير/كانون الثاني 2018، اشتبكت القوات الموالية للمجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات مع الحكومة اليمنية وسيطرت على معظم عدن وأجزاء أخرى من الجنوب في أغسطس/آب 2019. بعد عام، بدأ المجلس الانتقالي الجنوبي بالانسحاب من بعض المواقع في عدن التي انتزعتها من حكومة اليمن، لكن حتى أواخر أغسطس/آب، استمر القتال والتصعيد بين الطرفين.

شن التحالف بقيادة السعودية العديد من الغارات الجوية العشوائية وغير المتناسبة، ما أسفر عن مقتل وجرح الآلاف من المدنيين وقصف المباني المدنية في انتهاك لقوانين الحرب. قامت كل من الحكومة اليمنية وقوات الحوثي بتجنيد الأطفال. استخدمت قوات الحوثيين الألغام الأرضية المضادة للأفراد المحظورة، وأطلقت المدفعية عشوائيا على المدن، وقتلت وجرحت مدنيين، وأطلقت صواريخ باليستية عشوائية على السعودية. بعض هجمات التحالف والحوثيين غير القانونية يبدو أنها جرائم حرب. هاجمت القوات اليمنية والحوثيين والتحالف بقيادة السعودية أكثر من 100 منشأة طبية. باعت الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وكندا ودول أخرى أسلحة للتحالف بقيادة السعودية، وفي نفس الوقت مولت جهود المساعدات الإنسانية. بسبب مبيعات الأسلحة، ساهمت هذه البلدان بالأزمة الإنسانية في اليمن، وقد تكون متواطئة في انتهاكات قوانين الحرب.

فرض التحالف بقيادة السعودية حصارا بحريا وجويا على اليمن في مارس/آذار 2015، ما أدى إلى تقييد شديد على تدفق الغذاء والوقود والدواء الذي تعتمد عليه الغالبية العظمى من السكان المدنيين، في انتهاك لقوانين الحرب. وشمل ذلك حظرا غير رسمي على المستوردين الذين يستخدمون حاويات معدنية بطول 6 إلى 12 متر لشحن البضائع، والتي تقول الأمم المتحدة إنه رفع لأول مرة في 12 أغسطس/آب 2020 من أجل سفينة واحدة. أجبر الحظر المستوردين على استخدام وسائل نقل وطرق تفريغ أكثر كلفة، ما أدى إلى زيادة كبيرة في أسعار السلع الأساسية في اليمن. في 2018، استمر التحالف أيضا في تأخير واردات السلع الأساسية والمساعدات الإنسانية إلى شمال اليمن دون داع.

منذ أواخر 2019، ضغطت الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والدول المانحة بشكل متزايد على الحوثيين لاتخاذ خطوات ملموسة لتسهيل عمل الهيئات الإنسانية. في منتصف 2020، أدى ذلك إلى توقيع الحوثيين على اتفاقيات المشاريع المتراكمة منذ 2019. ومع ذلك، أعرب عمال الإغاثة عن قلقهم، قائلين أن الاختبار الحقيقي هو ما إذا كانت هذه الاتفاقيات ستترجم إلى أفعال من قبل المسؤولين المدنيين والأمنيين عند نقاط التفتيش وفي القرى، والبلدات، والمدن، أو ما إذا كان الحوثيون سيعودون إلى ممارستهم بالعودة إلى الوراء بعد كل خطة إيجابية، فيقدمون التنازلات، ثم يقيدون وصول مجموعات الإغاثة بطرق جديدة.

وما يزيد من سوء الأمر، قول عمال الإغاثة إن استجابة الأمم المتحدة لعوائق المساعدات في اليمن، لا سيما في الأجزاء التي يسيطر عليها الحوثيون من البلاد، كان لها العديد من أوجه القصور وربما فاقت المشكلة. وتشمل أوجه القصور هذه: تركيز جهود الدعوة على المسؤولين الخطأ؛ وتدخل المسؤولين السياسيين في الأمم المتحدة فيما كان ينبغي أن يكون مفاوضات إنسانية فقط؛ والإذعان لسلسلة من المطالب التي شجعت السلطات على السعي إلى مزيد من السيطرة على عمليات الإغاثة؛ وعدم تبني نهج موحد لهيئات الإغاثة للتغلب على العقبات، وبدلا من ذلك، ترك المنظمات تواجه مشاكلها منفردة؛ والافتقار إلى التحليل الاستراتيجي للأسباب المحددة التي تسببت في أنواع معينة من عرقلة المساعدات؛ وتوجيه مبالغ طائلة من الأموال إلى وزارات فاسدة بشكل واضح دون شروط كافية؛ وعدم التحقيق والإبلاغ بشفافية بشأن تواطؤ مزعوم من وكالات الأمم المتحدة بتحويل مسار المساعدات، بما في ذلك المبادرة إلى الإبلاغ عن تحويل رواتب وحوافز الأمم المتحدة إلى المسؤولين اليمنيين.

يطالب القانون الإنساني الدولي أطراف النزاع بعدم الامتناع عن الموافقة على عمليات الإغاثة على أسس تعسفية، والسماح بتقديم المساعدة المحايدة السريعة ودون عوائق، وتسهيلها للمدنيين المحتاجين. قد تتخذ أطراف النزاع خطوات للسيطرة على محتوى وسلب توزيع المساعدات الإنسانية، مثل ضمان أن الشحنات لا تشمل أسلحة. ومع ذلك، يُحظر تعمد عرقلة إمدادات الإغاثة. لا يمكن أن يكون للقيود العسكرية القانونية على المساعدات تأثير غير متناسب على السكان المدنيين.

منعت الشروط البيروقراطية المرهقة وغير المبررة التي فرضتها سلطات الحوثيين على الإغاثة ملايين اليمنيين من المساعدات المنقذة للحياة. مع أن الحوثيين ليسوا حكومة معترف بها في اليمن، إلا أنهم يجب أن يعملوا لحماية حقوق الإنسان لجميع الأشخاص في الأراضي التي يسيطرون عليها، بما في ذلك الحق في الحياة، والصحة، ومستوى معيشي لائق، بما في ذلك الغذاء والماء. يُلزم القانون الدولي لحقوق الإنسان

السلطات المدعومة من الحكومة في الجنوب بحماية الحقوق الأساسية. على الرغم من أن الموارد والقدرات المحدودة قد تعني أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن أن تتحقق بالكامل إلا بمرور الوقت، فإن السلطات لا تزال ملزمة بضمان تلبية الحد الأدنى من المستويات الأساسية للرعاية الصحية، بما في ذلك الرعاية الصحية الأولية.

كما فرضت الحكومة اليمنية متطلبات بيروقراطية مرهقة على هيئات الإغاثة التي تقول الهيئات عنها إنها أحرّت دون داع وصول المساعدات إلى ملايين المدنيين، في انتهاك للالتزامات الحكومة بحقوق الإنسان.

منذ يونيو/حزيران 2020، أدى الخلاف بين الحوثيين والحكومة اليمنية حول استخدام عائدات الضرائب من الوقود الذي يصل إلى ميناء الحديدة إلى منع العديد من السفن التجارية التي تحمل الوقود قبالة الساحل، وقد حذرت الأمم المتحدة أن الخلاف يهدد حصول اليمنيين على الغذاء، وعمليات المستشفيات، وإمدادات المياه. في أواخر أغسطس/آب، قالت الأمم المتحدة إن نقص الوقود الذي أعقب ذلك تسبب في خفض وتعليق مشاريع المساعدات التي تشمل الرعاية الصحية، والمياه، والصرف الصحي، والغذاء، والمأوى، ما أثر على مئات آلاف الأشخاص.

للبدء في تحسين الوضع الإنساني المروع في اليمن، ينبغي للحوثيين والحكومة اليمنية فوراً رفع جميع العقوبات غير الضرورية فوراً لتسهيل وصول جميع السكان إلى الرعاية الصحية المنقذة للحياة، والمياه، والغذاء، وغيرها من الخدمات. على الحوثيين والسلطات في الجنوب إطلاق حملة إعلامية شفافة حول طبيعة ومدى انتشار فيروس كورونا، والخطوات الضرورية التي يجب على الأفراد والسلطات، الذين يعملون عن كثب مع هيئات الإغاثة، اتخاذها لمنع انتقال الفيروس ورعاية المصابين.

ينبغي لكبار مسؤولي الأمم المتحدة، بمن فيهم منسق الشؤون الإنسانية في اليمن ومنسق الشؤون الإنسانية والإغاثة في حالات الطوارئ التابع للأمم المتحدة، مارك لوكوك، الاستمرار في تقديم تقارير منتظمة إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والتأكد من أن هذه التقارير توضح بالتفصيل طبيعة العقوبات التي تفرضها السلطات في شمال اليمن والجنوب على الإغاثة، وأي تقدم لإزالة تلك العقوبات. على المجلس تحديد كبار مسؤولي الحكومة اليمنية والحوثيين المسؤولين عن عرقلة إيصال المساعدات الإنسانية، وفرض عقوبات عليهم تشمل تجميد الأصول وحظر السفر بموجب قرار مجلس الأمن رقم 2140 (2014).

على المانحين الدوليين زيادة الضغط على أعلى مستوى سياسي ممكن على سلطات الحوثيين والحكومة اليمنية لإزالة العقوبات من طريق المساعدات، بما في ذلك أي عوائق تؤثر على الاستجابة لفيروس كورونا. على المانحين الاستمرار في تمويل وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية في اليمن التي تقدم المساعدة مع التمسك بالمبادئ الإنسانية المتمثلة في الاستقلال والحياد.

في ضوء المخاوف الواسعة بشأن تعامل المجتمع الإنساني مع عرقلة المساعدات في اليمن، على "مجلس حقوق الإنسان" أن يفوض "فريق الخبراء البارزين المعني باليمن"، الذي أنشأته الأمم المتحدة، لإجراء مراجعة مستقلة وشاملة لاستجابة الأمم المتحدة لعرقلة المساعدات في شمال وجنوب اليمن منذ 2015. كما ينبغي للجنة عقوبات اليمن التابعة لمجلس الأمن أن تفوض "فريق الخبراء المعني باليمن" لإجراء مثل هذه

المراجعة. على "مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية" أن يعمل عن كثب مع فريق الخبراء البارزين وفريق الخبراء المعني باليمن، ويجب أن تقدم التقارير الناتجة عنها إلى مجلس حقوق الإنسان ومجلس الأمن توصيات محددة بشأن الخطوات التي يتخذها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والوكالات والمسؤولين الآخرين في الأمم المتحدة، والمنظمات الإنسانية الأخرى للاستجابة بشكل أكثر فعالية لأزمة المساعدات في اليمن.

التوصيات

إلى سلطات الحوثيين

- تسهيل وصول هيئات الإغاثة الإنسانية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى وموظفيها فوراً ودون عوائق إلى جميع المناطق حتى يتمكنوا من تحديد الاحتياجات الإنسانية ومساعدة جميع الأشخاص المحتاجين بحيادية؛
- وضع حد لجميع العقوبات والتدخلات غير الضرورية المحددة في هذا التقرير والعمل عن كثب مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير التابعة للأمم المتحدة للمعالجة السريعة لجميع مقترحات مشاريع المساعدة وطلبات السفر في المستقبل؛
- إطلاق حملة إعلامية شفافة حول طبيعة ومدى انتشار فيروس كورونا، والخطوات الضرورية التي يجب على الأفراد والسلطات اتخاذها لمنع انتقال الفيروس ورعاية المصابين، مع إعطاء الأولوية لأولئك الذين يُعتبرون أكثر عرضة للإصابة بأمراض خطيرة، بمن فيهم الأشخاص الذين لديهم حالات صحية مزمنة وكبار السن؛
- العمل عن كثب مع "منظمة الصحة العالمية" والهيئات الإنسانية والإنمائية الأخرى للحد من انتشار فيروس كورونا وعلاج المصابين؛
- تيسير عقد اجتماعات في اليمن مع مسؤولي الحكومات المانحة على المستويات العليا للمساعدة في تأمين أقصى دعم من المانحين لمواجهة الأزمة الإنسانية؛
- تجنب إصدار التعليمات الحكومية بشأن الأدوية والوقود والسلع الأخرى التي تعطل المساعدة الإنسانية دون مبرر.

إلى الحكومة اليمنية

- وضع حد لجميع العقوبات والتدخلات غير الضرورية المحددة في هذا التقرير والعمل عن كثب مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير التابعة للأمم المتحدة للمعالجة السريعة لجميع مقترحات مشاريع المساعدة وطلبات السفر في المستقبل؛
- تيسير عقد اجتماعات في اليمن مع مسؤولي الحكومات المانحة على المستويات العليا للمساعدة في تأمين أقصى دعم من المانحين لمواجهة الأزمة الإنسانية؛
- إطلاق حملة إعلامية شفافة حول طبيعة ومدى انتشار فيروس كورونا، والخطوات الضرورية التي يجب على الأفراد والسلطات اتخاذها لمنع انتقال الفيروس ورعاية المصابين، مع إعطاء الأولوية للذين يعتبرون أكثر عرضة لخطر الإصابة بأمراض خطيرة، بما في ذلك الأشخاص الذين لديهم حالات صحية مزمنة وكبار السن؛
- تجنب إصدار التعليمات الحكومية بشأن الأدوية والوقود والسلع الأخرى التي تعطل الإغاثة الإنسانية دون مبرر.

إلى المجلس الانتقالي الجنوبي

- إطلاق حملة إعلامية شفافة حول طبيعة ومدى انتشار فيروس كورونا، والخطوات الضرورية التي يجب على الأفراد والسلطات اتخاذها لمنع انتقال الفيروس ورعاية المصابين؛
- عدم عرقلة المساعدة الإنسانية أو عمال الإغاثة عند نقاط التفتيش بشكل تعسفي.

إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة

- الضغط على جميع أطراف النزاع في اليمن لرفع مجموعة واسعة من العقوبات التي تعيق أو تمنع هيئات الإغاثة من الوصول السريع إلى الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية؛
- تحديد كبار مسؤولي الحكومة اليمنية والحوثيين المسؤولين عن عرقلة إيصال المساعدات الإنسانية وفرض عقوبات عليهم تقضي بتجميد أصولهم وحظر سفرهم بموجب قرار مجلس الأمن رقم 2140 (2014)؛
- على لجنة عقوبات اليمن التابعة لمجلس الأمن تكليف فريق الخبراء المعني باليمن بإجراء مراجعة مستقلة لاستجابة المجتمع الإنساني لعرقلة وصول المساعدات في شمال وجنوب اليمن منذ 2015؛ على مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن يعمل بشكل وثيق مع فريق الخبراء، وأن يحتوي التقرير الناتج، الذي سيتم تقديمه إلى مجلس الأمن، توصيات ملموسة للخطوات التي ينبغي أن يتخذها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والوكالات والمسؤولين الآخرين في الأمم المتحدة، والمجتمع الإنساني، لاستجابة أكثر فعالية لعقوبات المساعدة.

إلى الأمين العام للأمم المتحدة ووكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومنسق الشؤون الإنسانية والإغاثة في حالات الطوارئ، ومنسق الشؤون الإنسانية في اليمن، وفريق خبراء الأمم المتحدة المعني باليمن

- تقديم تقارير دورية إلى مجلس الأمن الدولي تفصل طبيعة المعوقات التي تفرضها السلطات في شمال وجنوب اليمن على المساعدات الإنسانية وأي تقدم يتم إحرازه في إزالتها.

إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة

- تفويض فريق الخبراء البارزين الذي أنشأته الأمم المتحدة بشأن اليمن لإجراء مراجعة مستقلة لاستجابة المجتمع الإنساني لعرقلة المساعدات في شمال وجنوب اليمن منذ 2015؛ على مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن يعمل عن كثب مع فريق الخبراء البارزين، وأن يقدم التقرير الناتج، الذي سيُقدم إلى مجلس حقوق الإنسان للنظر فيه في دورته 47 في سبتمبر/أيلول 2021، توصيات ملموسة للخطوات التي ينبغي أن يتخذها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، والمسؤولين، والمجتمع الإنساني لاستجابة أكثر فعالية لعقوبات المساعدة.

إلى الحكومات المانحة التي تقدم الدعم إلى اليمن والاستجابة التي تقودها الأمم المتحدة

- الاستمرار في التواصل مع السلطات في الشمال والجنوب لإزالة العقبات التي تحول دون تقديم المساعدة، بما في ذلك التي تأثر على الاستجابة لـ كوفيد-19، وضمان مشاركة جميع الأطراف مستقبلاً على أعلى مستوى سياسي ممكن؛
- زيادة الدعم بشكل عاجل لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى في اليمن التي يمكنها الوصول وتقديم مساعدة محايدة للأشخاص المحتاجين، مع التركيز على الرعاية الصحية، والأمن الغذائي، والمياه، والصرف الصحي، وسبل العيش، من بين المساعدات الإنسانية الأخرى؛
- حث مجلس حقوق الإنسان على تفويض فريق الخبراء البارزين المعني باليمن، وحث لجنة عقوبات اليمن التابعة لمجلس الأمن على تفويض فريق الخبراء لإجراء مراجعة مستقلة للتحقيق في استجابة المجتمع الإنساني لعرقلة المساعدات في شمال و جنوب اليمن منذ 2015، وتقديم توصيات محددة بشأن الخطوات التي ينبغي اتخاذها للاستجابة بشكل أكثر فعالية للعقبات التي تعترض جهود الإغاثة.